



التقرير السنوي حول الحق في النفاذ إلى المعلومة

بلدية قرطاج لسنة 2018 .

تطبيقا لأحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، بادرت البلدية بالإنخراط في مقتضيات هذا القانون والاستجابة لمختلف فصوله، حيث تم بمقتضى قرار بلدي عدد 46 لسنة 2017 مؤرخ في 02 أوت 2017 تعيين السيدة سندس الفازعي رئيس مصلحة المجلس البلدي و العلاقات الخارجية، مكلفة بالنفاذ إلى المعلومة. كما تم تعيين السيدة منية الذيب مكلفة بمصلحة النزاعات و الأملاك نائبة لها وقد تم العمل منذ ذلك التاريخ على تجسيد أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 بما يتلائم مع خصوصية نشاط البلدية كجماعة عمومية محلية .

(I) الإجراءات المتخذة في مجال إتاحة المعلومة:

وقع تنزيل المعلومات التالية ضمن موقع واب البلدية على العنوان التالي

www.commune-carthage.gov.tn

- النصوص القانونية والترتيبية والتفسيرية (دليل المستشار البلدي في النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصلة بالعمل البلدي لسنة 2016 والقانون الأساسي للبلديات عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018) .
- التنظيم الهيكلي للبلدية و عنوان مقرها الرئيسي و الدوائر البلدية التابعة لها .
- قائمة في الخدمات المسداة إلى العموم من قبل البلدية و الشهادات المسلمة من قبلها .
- قائمة اسمية في المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة يتضمن البيانات التي تعرف بهويتها ورتبتهما وخطتهما الوظيفية .
- الإطار القانوني والترتيبي المنظم للنفاذ إلى المعلومة .
- المطبوعات المتعلقة بمطالب النفاذ وإجراءات التظلم والمصلحة المكلفة بتقبلها.
- المخطط البلدي للتصرف في النفايات .
- محاضر الجلسات التمهيدية والدورات العادية .
- الميزانية .
- برنامج الإستثمار السنوي التشاركي (PAI)

- محاضر الجلسات الخاصة ببرنامج الإستثمار البلدي .
- الحسابات المالية .
- (وغيرها من المعطيات)

وتم إعداد دليل الإجراءات المتعلق بالنفاز إلى المعلومة والحصول عليها.

(II) التصرف في الوثائق:

وقع إعداد سجل خاص يدون فيه مختلف مطالب النفاز الواردة على البلدية وأجال الرد عليها والمصلحة المكلفة بإعداد الوثائق المطلوبة وطريقة الإجابة عليها.

(III) معطيات إحصائية:

خلال سنة 2018 ، وردت على المكلف بالنفاز إلى المعلومة بالبلدية 9 مطالب تفصيلها كالاتي:

عدد المطلب	طبيعة المعلومة المطلوب النفاز اليها	مطلب تمت الاجابة عليه بالقبول	مطلب تمت الاجابة عليه بالرفض	سبب الرفض	مطلب تظلم لدى رئيس الهيكل	سبب التظلم	الرد على مطلب التظلم
1	نسخة ورقية من قرار منع تربية وجولان الكلاب الشرسة	x					
2	نسخة إلكترونية من محضر- جلسة تنصيب المجلس البلدي	x					
3	مجموعة من الوثائق الورقية (محكمة المحاسبات)	x					
4	مجموعة من الوثائق (جمعية بوصلة)	x					
5	مجموعة من الوثائق الورقية (جمعية راج) لم تتم الإجابة عليها						
6	مجموعة من الوثائق الورقية (جمعية انشر)	x					
7	مجموعة من الوثائق الورقية (جمعية راج)				x	عدم الرد على مطلب النفاز إلى المعلومة في الأجل	x
8	نسخة ورقية من محاضر جلسات (جمعية بوصلة)	x					
9	كشف ورقي في أسماء أعضاء المجلس البلدي وبعض المعطيات حولهم (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد)	x					
المجموع 9							

(V) الإقتراحات والتوصيات اللازمة لمزيد تدعيم الحق في النفاذ إلى المعلومة:

بهدف مزيد تدعيم مقومات قانون النفاذ إلى المعلومة وتطوير أساليب تجسيده على أرض الواقع ، وفي إطار تكريس مبدأي الشفافية والمساءلة ودعم مشاركة العموم في وضع السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها وضمانا لحق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة وتحسينا لجودة المرفق العام ودعم الثقة نتقدم بجملة من الإقتراحات والتوصيات كما يلي:

- الإسراع بإصدار المناشير والأوامر المفسرة والمنظمة لأحكام قانون الحق في النفاذ إلى المعلومة.
- تنظيم ملتقيات ودورات يلتقي خلالها المكلفون بالنفاذ إلى المعلومة من مختلف الهياكل العمومية ذات العلاقة والمؤسسات والمنشآت العمومية و الجماعات المحلية مع أعضاء هيئة النفاذ إلى المعلومة وخبراء في هذا المجال بهدف مزيد تفسير أحكام القانون ومقتضياته وتبادل الآراء والتجارب.
- إعداد برنامج متكامل لتكوين المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة صلب الهياكل الحكومية والمؤسسات والمنشآت العمومية بهدف ضمان نجاعة أكبر عند تناول طلبات النفاذ و معالجتها.
- برمجة زيارات للمكلفين بالنفاذ إلى المعلومة إلى الخارج للإطلاع على أهم التجارب المقارنة في هذا المجال والاستئناس بخبرات في مجال النفاذ إلى المعلومة والوثائق الإدارية.

٨٥

رئيسة البلدية
حياة بيوض

